

كلف على اكثر من اربعة اشهر بناء على ان الفاء عند بعد اربعة اشهر فلا بد من ملة زلين
 على اربعة اشهر فانه يقول اذا مضت اربعة اشهر فاما ان يتبع واما ان يطلق وهو صحيح
 مالك واحد وصححت وليست قوله تعالى للذين يولون من نساءهم تزوج اربعة اشهر
 فتدفع الايلاء في اربعة اشهر من شرط الزيادة على ذلك نوك ظاهر الاية فان قالوا
 قوله تعالى فان فاؤا يدك على الخبيء بعد تلك المدة من الفاء للتعقيب قلت قد ذكرنا
 قيل ان عدله بن مسعود قراء فان فاؤا فيمن اى المدة المذكورة وقراءة لا تجوز عن
 سماع عن رسول الله صلى الله عليه ونحن نقول بموجب التعقيب ايضا قوله تعالى فان
 فاؤا وان عزوا وردت فصلا لقوله تعالى للذين يولون من نساءهم والتفصيل يعقب المعقل
 ابل واحد هب شيان مثل مذهبا والفاظ الايلاء مثل ان يقول لامرأته والله لا اترك
 ذلك اريد ايام بذكى اوقال والله لا اجامعك اوقال لا ابضعك اوقال اطال اوقال
 منك من جنابة فانه يكون مولى ولو قال والله لا امسك اوقال لا يجتمع راسي وراسك اوقال
 والله لا غيظتك ولا شوبك اوقال اقرب فراشك اوقال لا ادخل عليك ان يولى اجمع كان
 مولى واو فلا وكذا اذا قال وعنة الله وعظمة الله يكون مولى وكل لغة يعتقد
 به ايمن يكون به مولى ومالا فلا واذا قال وهو في رجب والله لا اترك حتى اصوم
 المحرم يكون مولى وكذا اذا قال والله لا اترك الا في مكان كذا وما ذة ذلك المكان
 اربعة اشهر فضاغدا يكون مولى وكذا اذا قال والله لا اترك حتى تعظم صبيك الى انة
 الطعام اربعة اشهر فضاغدا يكون مولى وان كان اقل من ذلك لا يكون مولى ولو قال
 والله لا اترك حتى تطلع الشمس من مغربها او حتى يخرج الرجل لا يكون مولى اياها سا
 لانه يرمى وجودها ساعة وساعة وفي الاستحسان يكون مولى لانه يستعمل المشايخ
 عادة وكذا اذا قال والله لا اترك حتى تقوم الساعة او حتى يبلغ الحمل في سنة الحمل يكون
 مولى كذا في سرح الطحاري وقال الحاكم في الكافي اذا قال لامرأته انا منك مولى وعنى

سببها في اربعة اشهر

فهو حول وان قال عنيت اخبر بالكرب لم يدق في القضاء وقال فيه ايضا انت
 على مثل امرأة ثلاث وقد كان فلان الى من امرأته فتوى الايلاء كان مولى وقال في
 الشامل حلف لا يقربها وهي حايض لم يكن مولى لان الزوج ممنوع عن الوطء بالحض
 فلا يصير المنع مضافا الى البيين والباقي يعرف في كتب اصحابنا رحمهم الله **قوله**
 فان وطئها في اربعة اشهر حنت في ميمنه ولزمتها الكفارة هذا لفظ القدر
 اعلم انه شرع في بيان حكم الايلاء وقال اذا وطئها المولى في مدة الايلاء
 حنت ولزمتها الكفارة اى الكفارة لليمين لقوله تعالى لا واحدكم الله باللعنة ايمانكم
 ولكن بواحدكم بما عقدتم الايمان فكفارتهم اطعام عشرة مساكين من اوسط ما تطعمون
 اهليكم او كسوتهم او تحرير رقبة فمن لم يجد فصيام ثلثة ايام فذلك كفارة ايمانكم
 اذا حللتمت جعل الله تعالى حجب الكفارة عند الحنت والايلاء حلف وقد حنت
 فيه فيلزمه الكفارة وقد حنت صاحب السنن مسندا الى عبد الرحمن بن سمرة
 رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه ولم بعد الرجل من سمرة اذا
 حلقت على يمين فرايت غير حاجم امرها فانت الذي هو حية ولكن مبيد فقد
 جعل رسول الله صلى الله عليه حجب الكفارة والوطء في المدة حانت فيلزمه
 الكفارة فان قلت حجب بالايلاء احد الامرين اما النفي واما عزمة الطلاق
 واذا اثار عزمة الطلاق لا يجب الكفارة فلذا اذا اختار النفي وهذا روى عن الشافعي
 في قوله القدم اذا وطئها في المدة فلا كفارة عليه قلت في المتيسر وجد الحنت والكفارة
 موجبه وفي المتيسر عليه لم يوجد الحنت فلا يجب الكفارة فافتقرا والقيا من بلائنا
 فاسد فان قلت قوله تعالى فان الله عفور رحيم عقيب قوله فان فاؤا يدك على
 عدم وجوب الكفارة قلت لا نسلم ونحن قد استدلنا بلائية والحديث على وجوب
 الكفارة وثبوت المغفرة لا ينافي وجوب الكفارة لان المغفرة تدل على نفي المراجعة

وذلك لانه نيات اليمين
 واليه هو نية على ترك
 الوطء فاذا لم يقرب
 فقد حنت